ملاحظات سوليدار تونس حول
منوال النمو بالميزان الاقتصادي 2018

سلمى الزواري

توطئة

الميزان الاقتصادي هو مخطط سنوي يشتمل على تقديرات لكل المؤشرات والتوازنات الاقتصادية

تدعى هذه التقديرات منوال النمو

قانون المالية يؤسس لميزانية الدولة معتمداً على تقديرات الميزان الاقتصادي

قانون المالية يأتي بحوافز وإجراءات جبائية من شأنها أن تؤثر على المتغيرات الاقتصادية

ميزانية الدولة هي عنصرٌ هام للميزان الاقتصادي وهي تتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية

إذا هناك ترابط وانسجام بين الميزان الاقتصادي وقانون المالية

تساؤلات

- ما هي الفرضيات الواردة بمنوال النمو ضمن الميزان الاقتصادي 2018؟
- ما هي النتائج المنتظرة فيما يخص التوازنات الاقتصادية والمالية بما في ذلك ميزان الدولة؟

4 فرضيات

- تأكيد تعافي الاقتصاد
- نقلة نوعية للمجهود الاستثماري
- التحكم في الاستهلاك
- التجارة الخارجية كمحرك للنمو

فرضية1 -تأكيد تعافي الاقتصاد ...

- سترتفع نسبة النمو من 2.2% سنة 2017 إلى 3% سنة 2018
- سيشمل ارتفاع النمو كل القطاعات ماعدا الإدارة
- إذا, سيصبح القطاع المنتج المحرّك الأساسي للاقتصاد وهذا اتجاه -إن تحقق- سليم جدا
- لكن الميزان الاقتصادي:

-اعتمد نسبة نمو في الصناعات غير المعملية ب3.2% في حين أن هذه النسبة شهدت انخفاضا خلال السداسي الأوّل لسنة2017 (-2,6%بالإنزلاق السنوي)

- نصّ على نسبة نمو الفلاحة ب 5.5%وهي نسبة مرتفعة

تأكيد تعافي الاقتصاد.

وتعتبر سوليدار ان هذه الفرضية هشة، لإن القطاع الفلاحي لا يزال مرتبطاً بالمخاطر المناخية كما أن الصناعات المنجمية قد تبقى في أزمة علاوة على التأخير في انطلاق إنتاج الطاقات المتجدّدة وعلى التداعيات السلبية لما جاء به قانون المالية من أداءات على القيمة المضافة لقطاع البناء

فرضية 2- نقلة نوعية للمجهود الاستثماري ...

- اعتمد الميزان الاقتصادي لسنة 2018 تطورا في تكوين رأس المال الثابت بـ نسبة 13 % بالأسعار الجارية مقابل ارتفاع بنسبة 6.7% سنة 2017
- وتم اعتماد هذا الارتفاع خاصة على مستوى الصناعات غير المعملية (29.5% بالأسعار الجارية) والصناعات المعملية (18.5%) وهذا هدف -إن تحقق- من شأنه تسريع نسق النمو في السنوات المقبلة
- أما الاستثمارات في التجهيزات الجماعية فستشهد ركودا بالأسعار الجارية وانخفاضا بالأسعار القارة وهذا يحول دون تدارك الاختلالات الهيكلية للاقتصاد

نقلة نوعية للمجهود الاستثماري.

- وينتج ضعف الاستثمار في التجهيزات الجماعية عن ضعف الاستثمار العمومي الذي يعرف ركوداً
- إذا, يعتمد الاستثمار سنة 2018 على القطاع الخاص وعلى الاستثمارات الخارجية المباشرة حيث سيتطور الاستثمار على التوالي بـ 15% و التي 33 %

وفي تقدير سوليداريصعب تحقيق هذه الأهداف في ظل ارتفاع الضغط الجبائي على المؤسسات و تراجع تونس في الترقيمات الدولية فيما يخص مناخ الاستثمار

فرضية3 -التحكم في الاستهلاك...

- شهد الاستهلاك العام والخاص إلى حدود 2016 ارتفاعا كبيرا نتيجة تزايد الانتدابات في الوظيفة العمومية وارتفاع الأجور ونتيجة سياسات توسعية مبنية على الطلب
- تبرهن توقعات 2017 على انخفاض نسبة الاستهلاك من الناتج المحلّي الخام وسيتواصل الانخفاض خلال سنة 2018
- لكن نسبة الاستهلاك المتوقعة في 2018 تبقى دائما مرتفعة (90%) رغم ما وردت بالميزان الاقتصادي من إجراءات لتقليص الاستهلاك

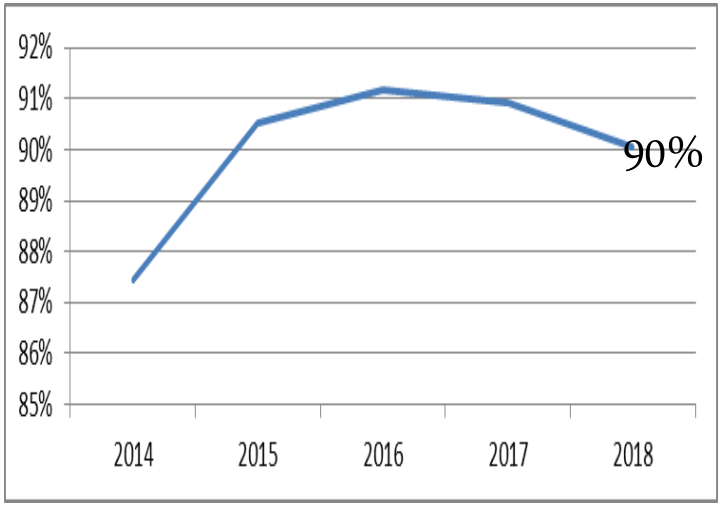

نسبة الاستهلاك من الناتج المحلّي الخام

التحكم في الاستهلاك: الإجراءات

- إجراءات تقليص الاستهلاك العمومي : ترشيد النفقات الموجهة للأجور ونفقات الدعم.
- إجراءات تقليص الاستهلاك الخاص:
  - سياسة نقدية حذرة
  - الترفيع في نسب الأداء على القيمة المضافة والمعاليم الديوانية ومعاليم الاستهلاك
  - الترفيع في الأداءات المباشرة وهو ما سيقلّل من الدخل الصافي (المساهمة الاجتماعية التضامنية والترفيع في النسب التحريرية للخصم من المورد بالنسبة للأرباح الموزعة على الأشخاص الطبيعيين)

وفي تقدير سوليدار ستقلص هذه الإجراءات من الاستهلاك الخاص أكثر مما هو متوقع ضمن الميزان الاقتصادي

فرضية4- التجارة الخارجية كمحرك للنمو

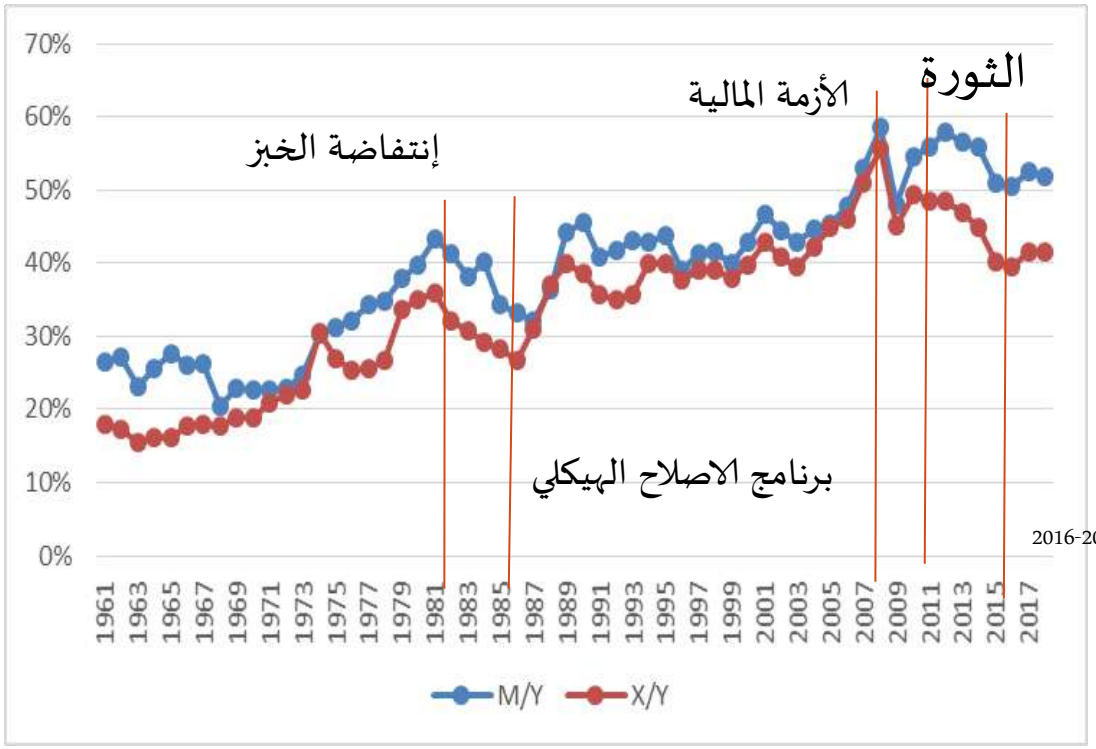

تطور نسب التصدير ونسب التوريد1961-2017

عرف الاقتصاد الوطني انكماشا نسبيا للتجارة الخارجية منذ 2011 يبرهن عن ذلك تراجع نسب التصدير ونسب التوريد من الناتج الخام نتج عنه تدهور ميزان الدفوعات وتقلص قيمة الدينار

التجارة الخارجية كمحرك للنمو:التصدير

بالنسبة للتصدير ورغم أن انخفاض الدينار من شأنه أن يساهم في القدرة التنافسية للاقتصاد ورغم الحوافز الجبائية الراجعة للمؤسّسات المصدّرة كليا ضمن قانون المالية لسنة 2018، فإن الميزان الاقتصادي لم يفترض تحسن نسبة التصدير من الناتج المحلي (42% في 2017 وفي 2018)

وهذا في تقدير سوليدار تقصير

التجارة الخارجية كمحرك للنمو: التوريد...

بالنسبة للتوريد فقد نصّ مشروع قانون المالية لسنة 2018 على التحكم فيه عبر زيادات في المعاليم الديوانية على بعض المنتوجات. إلّا أنّ مثل هذه الإجراءات الاحمائية سيكون لها انعكاس محدود وتأثير على نسبة التضخم إذا لم ترافقها إجراءات للتصدي للتهريب وللواردات الموازية من جهة وإجراءات لتشجيع استهلاك المنتوجات المحلية من جهة اخرى

وفي هذا الصدد تقترح سوليدار منع استعمال المنتوجات المستوردة في الصفقات العمومية ومن قبل المؤسسات العمومية في حالة وجود منتجات تونسية يمكن استعمالها...

التجارة الخارجية كمحرك للنمو: التوريد.

كما تجدر الملاحظة أن أسعار المحروقات قد تشهد ارتفاعا أكبر مما اعتمده الميزان الاقتصادي وأن انخفاض قيمة الدينار سيرفّع من كلفة الواردات.

ونظرا لكل هذه العوامل تبدو نسبة التوريد المدرجة بالميزان الاقتصادي منخفضة نسبياً ووفقاً لسوليدار يتحتم الترفيع فيها

4 نتائج منتظرة فيما يخص التوازنات الاقتصادية والمالية

- التحكم في العجز الجاري
- التخفيض من عجز الميزانية
- تزايد الدين العمومي
- التحكم النسبي في تطور الأسعار

النتيجة1-التحكم في العجز الجاري

يهدف مخطط التنمية 2016-2020 إلى حصر العجز الجاري في حدود 5.2% من الناتج المحلي الخام في أفق 2020 غير أن هذا الهدف مازال بعيد المنال باعتبار أن الميزان الاقتصادي لسنة 2018 ينص على نسبة عجز جاربـ 8.2% من الناتج المحلي الخام

النتيجة2- التخفيض من عجز الميزانية...

- للتخفيض من عجز الميزانية سنة 2017، اعتمد الميزان الاقتصادي لسنة 2017 على الترفيع من الضغط الجبائي غير أن الترفيع في نسب الأداءات لم يفضي إلى المداخيل الجبائية المنتظرة ولم يساهم في تخفيض عجز الميزانية مثلما كان متوقعا
- وللتخفيض في نسبة العجز إلى 4.9% سنة 2018 اعتمد قانون المالية على الترفيع في نسبة الضغط الجبائي إلى 22% من الناتج المحلي الخام وهو ما قد يأتي بآثار عكسية على غرار ما لوحظ سنة 2017

التخفيض من عجز الميزانية .

- وبالرجوع إلى معطيات المالية العمومية بين 1986-2007، يتبيّن أن هناك اتجاه تنازلي للضغط الجبائي يرافقه نسق تنازلي لعجز الميزانية
- والعكس يلاحظ بين 2008 - 2017

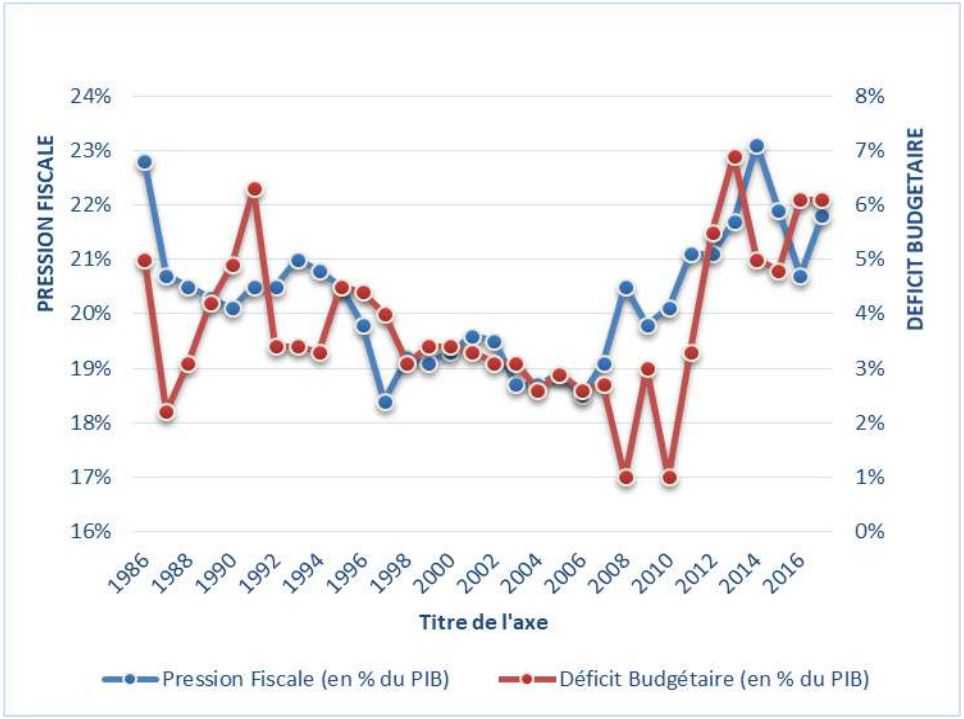

تطور عجز الميزانية والعبء الجبائي 1986-2017

أن الترفيع في نسب الأداء يحول دون تحقيق النمو ولا يؤدي إلى تعبئة الموارد الجبائية المتوقعة وبالتالي يؤدي إلى تعميق عجز الميزانية

http://finances.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=134&Itemid=304&lang=fr

النتيجة3 - تزايد الدين العمومي...

لم يحظى الدين العمومي بتحليل كاف في الميزان الاقتصادي علاوة على عدم تطابق التقديرات مع تلك الواردة بميزانية الدولة

- وفقاً للميزان الاقتصادي ستبلغ نسبة التداين 72.3% من الناتج الخام سنة 2018 رغم فرضية التقليص في نسبة عجز الميزانية ونسبة العجز الجاري، وهي نسبةٌ تفوق جداً هدف المخطط (54.7%)

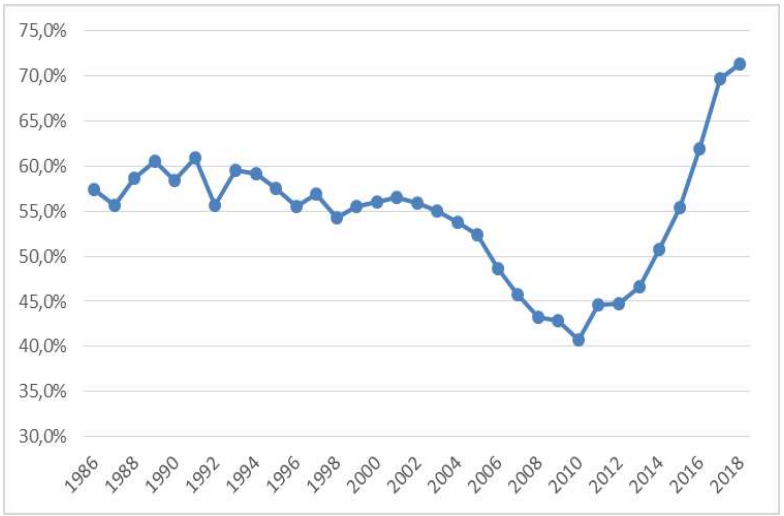

تطور نسبة التداين من الناتج الخام

2017-1986

http://finances.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=134&Itemid=304&lang=fr

تزايد الدين العمومي.

ومن تداعيات هذا الوضع

- تراجع حصة الاستثمارات العمومية من الاقتراض مقابل تزايد القروض المخصصة لخدمة الدين يعني ذلك أن الدولة تقترض لتسديد ديون حل أجلها
- بالنسبة لسنتي 2017 و2018 لا تموّل القروض نفقات الاستثمار وخدمة الدين فقط بل كذلك تمول نفقات التصرّف!

لذا تعتبر سوليدار أن وضع المديونية أصبح خطيرا

النتيجة4-التحكم النسبي في تطور الأسعار

- يهدف مخطط التنمية 2016-2020 إلى تحقيق نسبة تضخم بـ3.8% سنة 2018
- يقدّر الميزان الاقتصادي نسبة التضخم السنوي بـ 5.2% في 2017 و5.8% سنة 2018.
- وتتساءل سوليدار هل أخذت هذه التوقعات بعين الاعتبار الزيادات المنتظرة في بعض المنتوجات المسعّرة والتعديل الآلي للمحروقات والزيادات في نسب الأداء على القيمة المضافة وانعكاسات تدهور قيمة الدينار؟

الخاتمة

- وفقا للميزان الاقتصادي سيبقى نسق النمو لـ 2018 دون ما توقعه المخطط **وذلك بسبب المستويات الضعيفة للاستثمار في السنوات الفارطة.**
  إذ أن تونس ركزت نموها بعد 2011 على الاستهلاك، مما أثر على المالية العمومية وتسبب في توسيع العجز الجاري.
- وعلى الرغم من أن الميزان الاقتصادي لـ 2018 يعتمد على إعادة تنشيط الاستثمارات والصادرات كمحركات للنمو، فإن الأهداف التي رسمها هي في نفس الوقت :
  - **غير كافية لمواجهة تحديات الشغل**
  - **وصعبة التحقيق لعدم توفر الظروف الملائمة لذلك.**

- وقد أدى حجم الاختلالات إلى دفع السياسة الاقتصادية إلى **حلقة مفرغة**.
- فمن ناحية، تدفع ضرورة الحد من عجز الميزانية إلى الترفيع في نسب الضرائب على أمل زيادة موارد الدولة، ولكن لهذا الإجراء تأثير سلبي على الاستثمار والنمو والصادرات، مما من شأنه ألا يحقق المداخيل الجبائية المتوقعة بل يزيد من العبء الضريبي و عجز الميزانية

ومن ناحية أخرى، يؤدي تفاقم العجز الجاري إلى تدهور قيمة الدينار مما من شأنه أن يحد من الواردات وينمي الصادرات.
لكن هذا التدهور من شأنه أيضا أن:

- يرفع من خدمة الدين ويزيد في عجز الحساب الجاري.
- يرفع من تكلفة الواردات الغذائية والطاقة مما يزيد من تدهور ميزان الطاقة والميزان الغذائي.
- يزيد من سعر المواد الأولية والتجهيزات المستوردة من طرف المؤسسات، مما يقلل من قدرتها التنافسية و من صادراتها

وللخروج من هذه الحلقة المفرغة تعتبر سوليدار:

- أن على تونس الابتكار في السياسة الاقتصادية وتوخي سياسة تستهدف ألعرض وتعطي الأولوية للإستثمار العمومي والخاص . ومن الضروري ترويج قيم العمل و تأسيس ثقافة الإنتاج بدلا عن ثقافة الاستهلاك.
- وأن تحقق تقدما جادا في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المنصوص عليها في مخطط التنمية 2016-2020.

والسلام